

# لجنتنا تدافع عن الحق في تقرير المصير بالصحراء

يرى النعمة أصقاري، رئيس لجنة الدفاع عن الحريات العامة وحقوق الإنسان بالصحراء الغربية، أن مشكل الصحراء هو مشكل سياسي دولي حله لا بد أن يمر عبر تفكير الشعب الصحراوي من تقرير مصيره.

حاوره: محمد سالم الداهي

● نود في البداية التعرف على عملك، وأن نتعرف على عمل وأهداف لجنة الدفاع عن الحريات العامة وحقوق الإنسان بالصحراء الغربية؟

● فكرة إنشاء اللجنة جاءت بضرنا من طرف مجموعة من الصحراويين والفرنسيين، مواكبة للمستجدات التي أصبحت تعرفها المنطقة منذ ماي 2005. فهي تهتم بالاطلاق من وثائقها وأدبياتها بمجموعة من النقط، أولا العمل رفقة مجموعة من الجمعيات التي تهتم بالدفاع عن قضايا حقوق الإنسان في مجموعة من الدول الأوروبية، وخاصة المهتمة منها بقضية الصحراء الغربية. فالإطار العام الذي نعمل فيه كجنة ينطلق من رؤية الدفاع عن حقوق الإنسان بشكلها الشمولي. ثانيا، انطلاقا من اسم الجمعية، نحن نهتم بمسألة الحريات العامة وحقوق الإنسان. وبالتالي للمختصين، فالحريات العامة وحقوق الإنسان مؤطرتان بمجموعة من المواثيق والقوانين الإنزامية منها وغير الإنزامية، في حالة كحالة الصحراء الغربية، هناك إمكانية قانونية لاستعمال القانون الدولي المتعلق بحقوق الإنسان، بالإضافة إلى القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي العام، وهذه هي الترسالة القانونية التي نعمل من خلالها داخل لجنتنا التي أنشرف برئاستها، وكمتخصص في ميدان التعامل مع قضايا الحريات العامة وحقوق الإنسان، يفترض استحضار هذه الترسالة القانونية نظرا لطبيعة الوضعية القانونية للصحراء الغربية، كإقليم غير مستقل، وحسبنا تنص وتؤكد عليه جميع التوصيات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن وبمحاكمة العدل الدولية.

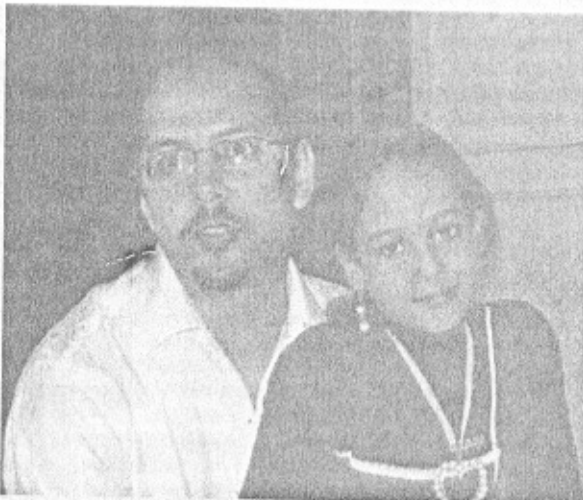
● ما هو تهيئكم لوضعية لحقوق الإنسان بالصحراء وتقرير الفوضية السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة؟

● كما تعلم، فانتهاكات حقوق الإنسان بالإقليم ارتبطت بوضع سياسي وعسكري شهدته المنطقة منذ 1975، ولجنتنا، وهي حديثة العهد، واكبت ما يجري منذ ماي 2005 في المناطق التي تسيطر عليها الدولة المغربية، وهو التاريخ الذي واكب تظاهرات سلمية رفعت فيها شعارات سياسية لتنادي باحترام الحقوق والحريات العامة وفي مقدمتها الحق الأساسي والوجودي، وهو الحق في تقرير المصير، فيما ووجهت هذه التظاهرات بمجموعة من

الخروقات والانتهاكات، ومنها الاستعمال المفرط للقوة، وتضيق المتظاهرين بالقوة، والاعتقالات التعسفية واللاقانونية والمحاكمات غير العادلة. بشكل عام، انتهاكات للحقوق الأساسية كالحق في التعبير والتشهير بالأراء والحق في التظاهر السلمي، الطبيعة السياسية للمطالبة بالحقوق منذ ماي 2005، جعلنا داخل هذه اللجنة، وفي الإطار القانوني الذي حددهت له كم سلطا، نؤكد على ضرورة احترام جميع الحقوق والحريات التي تنص عليها هذه المواثيق والقوانين الدولية، أما في ما يخص الجانب الثاني من السؤال، ففي قراءتي لتقرير الفوضية السامية لحقوق الإنسان، سجلت أنه منسجم مع اختصاص هذه اللجنة والإطار القانوني الذي تعمل فيه، حيث استحضرت وأوضحت بشكل جلي أن كل الانتهاكات التي رصدتها وفترتها في تقريرها مرتبطة أساسا بالمطالبة بالحق في تقرير المصير، وهو حق سياسي يؤكد عليه ميثاق الأمم المتحدة، كما يؤكد عليه العهدان الدوليان للحقوق الأساسية، فكانتوني وناشط حقوقي، أعتبر تقرير الفوضية السامية لحقوق الإنسان تقريرا شاملا ومتوازنا بريهه لطبيعة الانتهاكات التي كشفها بالوضع السياسي للإقليم، وخاصة زيم الانتهاكات بحق تقرير المصير للشعب الصحراوي، وما لفت انتباهي هو الرد الرسمي المغربي من خلال بيان وزارة الخارجية المغربية الذي حاول إعطاء تبريرات لا يستطوع المتخصص في الميدان إلا وصفها بالواهيبة. فالربط بين الانتهاكات للحقوق والحريات الأساسية والحق في تقرير المصير في مسألة طبيعية وموضوعية في حالة كحالة الصحراء الغربية..

● ما تبرير للمضايقات التي تعرضت لها مؤخرا؟

● في إطار عملي الحقوقي وكناشط ومدافع عن حقوق الإنسان، كما هو متعارف عليه، واكبت جميع التطورات والانتهاكات التي تعرضت لها الجماهير الصحراوية منذ اندلاع الإنتفاضة السلمية ماي 2005، حيث حضرت رفقة مجموعة من المراقبين الدوليين لأغلب المحاكمات التي عرفها الإقليم، وأخرها يوم 11 أكتوبر 2006 بمدينة العيون ومحاكمة 19 سبتمبر 2006 بمدينة أكادير.. كل هذا يدخل في إطار عملي كمدافع وكناشط حقوقي، هذا العمل وهذه المسؤولية تفرض علي أن أكون في الميدان لأرصد أي انتهاك لحقوق الإنسان وأؤازر الضحايا وعائلاتهم، كما هو منصوص عليه دوليا وكما تؤكد القوانين المغربية. وفي ظل تحركاته هاته تعرضت في الأيام والأسابيع الأخيرة لمجموعة من المضايقات والمسؤولية والمستفزة، حيث تم توقيع يوم 05 أكتوبر 2005 بعدد من مدينة العيون رفقة صديقين أجنيبيين من جنسية هنغارية، ودايت هذه العملية أكثر من أربع ساعات. كما تم توقيع يوم 09 أكتوبر 2006 على



● النعمة أصقاري

وإيمان بقضية تستحق كل الاحترام والتقدير.

● هل المرامنة على احترام حقوق الإنسان يمكن أن يسهم في إيجاد حل نهائي لمشكل الصحراء وما رأيك في توصية الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره المقدم مؤخرا لمجلس الأمن، والمتعلقة باحترام الأطراف لحقوق الإنسان؟

● هنا يجب أن نضع في الحسبان أن مشكل الصحراء الغربية، هو مشكل سياسي دولي وطبيعته الدولية هاته مرتبطة بمواثيق الأمم المتحدة التي تشدد على أن حله لا بد أن يمر عبر تفكير الشعب الصحراوي من تقرير مصيره، وهذا ما نجد في كل تقارير الأمين العام للأمم المتحدة، وما أكدته تقارير الفوضية السامية لحقوق الإنسان، إذ يسطح أن حل مشاكل انتهاكات حقوق الإنسان يفرض بالضرورة، بل يحتم، الدفع عن طريق استفتاء عادل ونزيه يمكن الصحراويين

الساعة التاسعة ليلا، وتم اقتيادي إلى مخفر الشرطة القضائية ليحلى سبيلي بعد ذلك بدون توضيح الأسباب الحقيقية للتوقيف، وتمت الإشارة شفويا إلى مجموعة من التهم غير المستندة على أي أساس قانوني. بعد ذلك يوم 11 أكتوبر 2006 تم توقيف سيارتي وسحب جهاز هاتفي النقال، بالإضافة إلى آلة تصوير خاصة، كل ذلك لم يحترم أبسط القوانين العسكارية الواجب اتباعها. وقد تقدمت بشكاية مفصلة عن موضوع ما تعرضت له إلى النيابة العامة بالعيون، وهنا أريد أن أشير إلى بعض الحملات الدعائية التي تحاول التشويش على إطار عملي الحقوقي، من خلال تسريب مجموعة من المعلومات المغلوطة لجهة إعلامية قصد تبرير ممارسات ونيات مبيتة تستهدف النيل مني شخصيا، ومن كل إنسان ابن هذه المنطقة يعمد ويدافع عن حقوق الإنسان بشافية

## اعتداء على مواطن وعائلته بالعيون

هذا، تم حجز مجموعة من الوسائل الخاصة بحياة البادية التي يمتلكونها، بعيدا عما يتهمون به أخ المشتكى (متهم بتخظيم الهجرة السرية). وطالب في شكاية أخرى موجبة لنفس الجهة بإجراء بحث في ما يخص المحجوزات، كما طالب في شكايته الأولى بفتح تحقيق مع المسؤولين عن التدخل غير القانوني الذي تعرض له عائلته. فقد جاء في الشكاية أن الضرب طال كل من في البيت، إذ أصيب أب المشتكى بنوبة قلبية نقل على إثرها للمستشفى، كما تعرضت امرأة لخدمة وهي حامل،

توصلت الوطن، بشكاية من المواطن حماد علي (الصورة) الجامل للبطاقة الوطنية رقم 10451 صح. مطالب من خلالها الوكيل العام للملك باستنافية العيون بفتح تحقيق حول التدخل الأمني العنيف الذي تعرضت له أسرته. فمباشرة بعد وصوله لمنزله وجد حشودا من رجال الأمن، وهم يقومون بتفتيش الكراج، فطالب الضابط المسؤول عن إذن النيابة العامة، ولكنه ووجه بالسلب والقسمة وكذلك الضرب، ليقتحموا المنزل وينتالوا على الجميع، وأثناء بحثهم

## الناصر يوضح

الانتهاكات التي عرفتها الأقاليم الجنوبية.. والصحيح.. حسب توضيح الناصر- هو الانتهاكات التي عرفتها مدن الصحراء الغربية.. وأضاف الناصر أنه تم حذف كلمة

أجرت الوطن، في ع. 216، لقاء مع أحمد الناصر، الكاتب العام للجنة الصحراوية للدفاع عن حقوق الإنسان. وقد طال التفسير لبعض الفقرات التي تمثل كلامه، من قبيل

من حق تقرير مصيرهم بكل حرية، لاختيار الاستقلال أو الانضمام للمغرب أو أي شكل من أشكال تقرير المصير المتعارف عليها دوليا. وكناشط حقوقي صحراوي أشير إلى غياب آليات عملية لحماية المدنيين الصحراويين منذ بداية مسلسل السلام الأممي الإفريقي 1991. فهينة المينورسولم تعهد صلاحيات قانونية واضحة لرصد الانتهاكات حقوق الإنسان وحماية المدنيين الصحراويين، وهو مطلب أساسي لكل المدافعين عن حقوق الإنسان. وفي قراءتي الأولية لتقرير الأمين العام الأخير تبين لي أن الأمم المتحدة ممثلة في الأمين العام ومبعوثه الشخصي تحاول فرض أو الدفع بمفاوضات مباشرة تلقي كلما سبق، وهو شئ مرفوض لأنه يتخلى عن تأكيد الشرعية الدولية التي تلزم الأمم المتحدة باحترام قوانين الشرعية الدولية ومواثيقها والتوصيات الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن في ما يخص حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، أما محاولة تبرير النقلة الجديدة من طرف الأمين العام ومبعوثه بوجود واقع سياسي جديد كما يفهم هو، فإن الواقع والحقيقة علة أرض الميدان أظهرت وبعترافه أن المقاومة المدنية المشروعة التي انطلقت في ما

2005، والتي لم تقب عن أي تقرير له، هي الواقع السياسي الذي يجب الأخذ به. واستغرب تبرير الأمين العام للواقع السياسي الذي أشار إليه في تقريره بوجود اتفاقية الصيد البحري بين المغرب والاتحاد الأوربي تشمل سواحل الصحراء الغربية، فيما غابت عنه اتفاقية التبادل الحر بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية، والتي لم تشمل إقليم الصحراء الغربية..



وابنة أخت المشتكى وأخته تعرضتا للتعذيب، وذكرت الشكاية بما تعرض له المنزل من تخريب وعبث بالأثاث.

من المغربية، من الفقرة التالية، الحكومة المغربية لم تتوصت ضد قرار...  
مهددة لأحمد الناصر، ولتقراء.